التعليم العالي في الوطن العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين

Education in the Arab word and the Challenges Of the unity – first century

د. محمود احمد اسماعيل **Dr. Mahmood A. Ismail**

أستاذ مساعد **Assistant Professor**

العراق– الموصل **Iraq - Mosul**

drmahmoodismail1949@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المنظور التربوي، التعليم العالي، المتغيرات الاجتماعية، القرن الحادي والعشرين.

Keywords: educational perspective, higher education , social variables , the twenty, first century

الملخص

إنَّ المنظور التربوي الحديث لمؤسسات التعليم العالي كأنظمة اجتماعية مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة بها على مستوى محلي أو عالمي ، ويجعلنا نؤكد على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتقنية وغيرها التي تُحيط بنا ، هي التي تحدد وتشكل دور هذه المؤسسات ، وتعيننا على تقييم هذا الدور وفعاليته بمدى استجابة هذه المؤسسات لهذه المتغيرات .

ولتنـــاول موضوع البحث لابد من الحديث أولاًً عن ســـمات وملامح القرن الحادي والعشرين (بداياته على الأقل) ، والتي أصبحت تلوح بحجم التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي في عالمنا العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، ومن ثم الحديث عن واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ، وأخيراً ماذا يجب على مؤسساتنا أن تعمل لمواجهة هذه التحديات .

Abstract

The modern educational studies like higher educational and social system are largely effected by surrounding environment in both local and global level, and that leads us to emphasize on the social, economic, political, cultural scientific and many other modern fields. The modern tools help us to evaluate these advantageous tools and its effectiveness with the extent to which these institutions adapt to these changes.

In order to address the topic of the research, it's necessary to mention the characteristics of twenty first century (from it's beginning at least), which revolves around the size of chalanges which faced by higher education system in our Arab countries in general and in Iraq in particular. Subsequently, that brings us to the quality of higher education system in the country.

أولاً: سمات وملامح القرن العشرين :

لقد كثرت المؤتمرات مؤخراً التي تتحدث عن تربية الغد وتحديات القرن الحادي والعشرين، ومن أبرزها المؤتمر السنوي السابع لمنتدى الفكر العربي بعنوان " **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين عمان عام ١٩٩٠ م** " ، و**مؤتمر تربية الغد في العالم العربي عام ١٩٩٥ م** في جامعة العين / دولة الإمارات العربية المتحدة ، و**المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية التربية في جامعة حلوان عام ١٩٩٦ م** ، والمؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لاتحاد الجامعات العربية بعنوان " **الجامعات العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين** " في صنعاء عام ١٩٩٧م ، كل هذه المؤتمرات تحدثت عن سمات وملامح هذا القرن التي بدت واضحة للعيان منذ الثمانينات من القرن الحالي . يقول محمد الميلي [١] : إنّ التغيرات التي جرت في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن الحالي كانت أسرع وأعمق من تلك التي عرفناها في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فالثورة الصناعية الثالثة ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال والإلكترونيات نسخت الثورة الصناعية الأولى التي ساد فيها البخار والفحم والحديد ورأس المال والقوة العسكرية للسيطرة على رأس المال، والثورة الصناعية الثالثة التي سادت فيها الكهرباء والنفط والطاقة النووية والشركات الوطنية العملاقة والصناعات الثقيلة والأحلاف العسكرية والبيروقراطية ، فالثورة التكنولوجية التي بدأت في نهايات القرن الحالي هي التي تحدد الآن ملامح وسمات القرن الحادي والعشرين، حيث الإعتماد على العقل البشري ونُظُم المعلومات والإتصال والهندسة الحيوية والحوسبة والذكاء الصناعي والسرعة والمنافسة ومعايير الإتقان في نظام عولمة الاقتصاد وعولمة الخدمات ، وعولمة البيئة وعولمة الإنتاج، وحتى عولمة التعليم وعولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وعولمة الإتصال والمعلومات .

كل ذلك جعلنا ننتظر إلى العالم كقرية صغيرة كما يقولون ، هذه الثورة الجديدة السريعة قادت إلى نتائج وأحدثت واقعاً جديداً للمجتمع العالمي النامي والمتقدم ، **والذي يتصف بما يلي**[٢]، [٣] :

---

(١) محمد الميلي الإبراهيمي: خبرات وتجارب في تطوير التعليم فيء العالم العربي، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية التربية، العين، ١٩٩٥م.

(٢) السيد عليوه : تأثير العولمة على تحسين جودة التعليم العالي ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين . صنعاء ، ١٩٩٧ م .

(٣) محمد الميلي الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ١٩٩٥ م .

١ . ظهور مفهوم العولمة في الأنشطة الإقتصادية والخدماتية والمعلوماتية والبيئية والتعليمية ، أي شيوع معايير وشروط متفق عليها لمستويات الإنتاج والخدمة على سبيل المثال ، ويمكن توسيعها لتشمل كل مناشط الحياة ، ولا مكان لمن لا يمتثل أو يسير في الركب على هذه الأسس .

٢ . تزايد سرعة التغيير والحراك الإجتماعي ، وتعرض القيم والمعايير والنظم السياسية للتغير السريع ، وعلى الجميع أفراداً وجماعاتٍ ومؤسساتٍ ودولاً التكيِّف مع الوضع الجديد .

٣ . إنهيار الحدود القومية والسياسية والثقافية والحضارية للدول أمام وسائل الإتصال المختلفة والسريعة .

٤ . اختلاف واضح وكبير في توزيع الثروات وتحقيق العدالة بين الشعوب ، فربع سكان العالم يُعاني من الجوع ، وثلثه يعيش فقراً مدقعاً ، وخمس سكانه الأقلّ حظّاً يحصلون على ١,٤ ./. من الناتج العالمي ، بينما خمس سكانه الأوفر حظّاً يحصلوا على ٤٨,٤ ./. من ثرواته وإنتاجه .

٥ . إضعاف المفهوم التقليدي لسيادة الدولة عن طريق التدخلات الإقتصادية ، وإملاء الشروط على المنح والمساعدات والتدخل الثقافي والإختراق المعلوماتي ، والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية .

٦ . التوجه نحو الخصخصة وتبني سياسة السوق والإنفتاح مع المجتمعات الأخرى .

٧ . التوجه نحو بناء المجتمع المدني ، مجتمع القانون والمؤسسات المبني على الديمقراطية والمبادأة وحرية الفرد والإبداع والمشاركة .

٨ . قبول مبدأ النسبية الثقافية واحترام التعددية ومراعاة الأقليات واحترام المؤسسات غير الحكومية ، وعالمية حقوق الإنسان .

٩ . آحادية القطب في النظام الدولي الجديد بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الراعي للديمقراطية وحقوق الإنسان، فاختلت التحالفات وتغيرت الموازين.

١٠ . التكامل في تقنيات الحاسبات والإتصالات والإلكترونيات الناتج عن ثورة المعلومات والإتصال ، وأثر ذلك على تقنيات المعرفة والإنتاج والتسويق بإمكانات لا محدودة .

١١ . إنهيار مفهوم الزمان والثبات وتغيّر مفاهيم الحيل والنطاق لفعالية المؤسسات ، لتتخطى الحدود من خلال توظيف شبكات الانترنيت للتعامل مع العالم بسرعة وفاعلية .

١٢ . تحول مفهوم النظام من الإنغلاق والجمود إلى الحيوية والتفاعل ،

١٣ . بروز عنصر المنافسة عن طريق الاستمرار والإبداع والسرعة .

١٤ . الإنتقال من المركزية إلى اللامركزية ، والتخلص من البيروقراطية للإدارة المدنية على نظم مرنة دائبة الحركة والإستجابة .

هذه بعض ملامح وسمات العصر الذي نقف على عتباته ، فالعقل البشري المؤهل وسلطة المعرفة والعلم والتكنولوجيا ومهارات التواصل والتنظيم والإستغلال الأمثل للموارد والوقت هي متطلبات التنمية البشرية التي نريد لهذا القرن .

إضافة لذلك ، فهناك عوامل ضاغطة أخرى ذكرها رمزي سلامة [١] ، تدعو إلى تحسين نوعية التعليم في العالم العربي ، **من أهمها :**

١ . الحاجة الملحة إلى تنويع برامج التعليم العالي لتلبية حاجات الطلبة وحاجات المجتمع ، حيث ظهرت برامج لمهن جديدة وأخرى متداخلة لم تكن موجودة سابقاً ، أملتها عولمة الاقتصاد والإتصالات، فأصبحت تركز على الجودة والإتقان، ومبنية على المهارات والكفايات.

٢ . تراجع الموارد المالية المخصصة للتعليم والمناداة باستغلالها بكفاءة عالية لضمان نوعية عالية للتعليم .

٣ . الحراك الأكاديمي والتحاق الطلبة العرب في جامعات الأجنبية ، يخضعون فيها لمعايير أكاديميات عالية للدراسة والتخرج .

٤ . تصدير برامج ومخرجات التعليم العالي ، وهي بالتالي في سوق المنافسة عليها المحافظة على المستوى وعلى النوعية ، ويعكس ذلك الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التربوي العربي .

٥ . المجالس المهنية العالمية والمعايير والشروط التي تضعها لمزاولة المهن .

٦ . رابطات التعليم العالي الدولية ومطالبتها بوضع معايير لاعتماد الجامعات والتخصصات ، لضمان نوعية التعليم العالي .

٧ . اشتراط مؤسسات التعاون والتمويل الدولي بضمان النوعية في التعليم عند تقديم المساعدات الفنية للجامعات .

ثانياً ـ وقع التعليم العالي في الوطن العربي :

من المعروف أنّ الجامعات العربية منذ نشأتها أخذت النمط الأوربي الإستعماري في فلسفتها وأهدافها وتنظيمها وبرامجها ، تخرج أعداداً بنمطية محددة لتولي وظائف الدولة والحفاظ على بيروقراطيتها بشكل مركزي [٢] ، فالنموذج للخريج كما ذكره محمد الميلي [٣] في

---

(١) رمزي سلامة ، وتيسير نهار : ضمان التوعية في التعليم العالي . المفهوم والدواعي والآليات ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين . صنعاء ، ١٩٩٧ م .

(٢) خالد العمري : تطوير نُظُم الدراسات العليا ومددها في ضوء ضرورات التقدم والتنمية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٨ م .

(٣) محمد الميلي الإبراهيمي ، مرجع سابق ، ١٩٩٥ م .

وصف ميشيل جروزير (أحد المنتقدين للنظام التعليمي الأوربي) هو إنسان مدرب لأنّ يقوم بمهام مبرمجة في كل عمل ، والحقيقة فإنه يفشل في حل أي مشكلة ، وهو إنسان أجوف مجرد من الثقافة العامة ، ومن القدرة على حل المشكلة ، ويصف ميشيل حروزير هذا النموذج بقوله : " إنّ الطلبة يتعلمون كيف يعملون بسرعة ومنهجية ، وهم يختزنون كمية كبيرة من المعلومات سرعان ما تجعلهم يتصورون بأنهم يملكون الجواب والحل لكل شيء " ، فالمؤسسة التقليدية لا تُؤمن بالتحول من تكوين للفرد قائم على تطوير روح المسؤولية والإبداع والإختراع والتدرب على ممارسة الحرية والتقييم الذاتي ، والتعرف على محيطه وما يجري من حوله ، ومثل هذا الإنتقاد موجه إلى خريجي الجامعات العربية التي بقيت أسيرة للنمط التقليدي في أغلبها تطرح للمجتمع نماذج مؤطرة ، وعلى وتيرة واحدة في كل تخصص ، تخلو من الإبداع والإبتكار ، وتحتاج إلى إعادة تدريب في سوق العمل ، مما أدّى إلى صفوف البطالة المستشرية في مجتمعنا .

كذلك يصف السيد عليوه [١] حالة المؤسسات التعليمية العربية بضعف الإدارات وعدم إرتكازها على نظم إدارية معلوماتية لاتخاذ القرار ، وروتينية الأداء ، وتضخم الهيكل الوظيفي، وغموض الفلسفة والأهداف ، وتقاوم التكنولوجيا المستخدمة .

ويصف عبد الباري دره [٢] واقع الجامعات العربية والتي تزيد عن ١٣٠ جامعة ، بما يلي :

١ . يصعب التعميم بين هذه الجامعات للتفاوت فيما بينها غي الفلسفة والأهداف والبرامج والبيئة التي تعمل فيها .

٢ . لا تزال الجامعات العربية (سيدة النُظُم) التقليدية في فلسفتها وبرامجها وإدارتها وأساليب تدريسها ، وحتى تجهيزاتها وقلّة بحوثها وضعفها وضعف ارتباطها بالمجتمع وضعف مستوى الخريجين وعدم ملاءمتهم لسوق العمل ومتطلباته .

٣ . غياب المشاركة في إتخاذ القرار وضعف الإستقلال والحرية الأكاديمية

٤ . وبالتالي فإنّ مقدرتها على مواجهة التحديد ضعيفة ، فهناك معوقات كبيرة لمواجهة هذا السياسات التربوية التي تضطلع بها الجامعات والمؤسسات التربوية .

---

(١) السيد عليوه ، مرجع سابق ، ١٩٩٧ م .

(٢) عبد الباري دره : العولمة والنوعية في التعليم الجامعي والعالي، المؤتمر العالمي لاتحاد الجامعات العربية، الدورة الثلاثين ، صنعاء ، ١٩٩٧ م .

ويضيف السلمي [١] ، وسلامة [٢] في وصف هذا الواقع بذكر الخصائص للتعليم العالي العربي ، بما يلي :

١ . التوسع الكمي والطلب المتزايد على التعليم العالي ، حيث سيصل عدد الملتحقين بالتعليم العالي خمس ملايين عام٢٠٠٠، وتسع ملايين عام٢٠٢٥، ما عدا الملتحقين في الجامعات الأجنبية والمقدر ١٦٠٠٠ طالب سنوياً ، وعلى الرغم من هذا التوسع ستبقى نسبة الطلبة إلى عدد السكان قليلة مع الإختلاف بين دولة وأخرى .

٢ . زيادة نسبة الخريجين في التخصصات النظرية والإنسانية على التخصصات العلمية والتطبيقية .

٣ . ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل ، مما أدّى إلى إرتفاع نسب البطالة بين خريجي الجامعات .

٤ . غياب آليات التحسين نوعية التعليم ومراقبتها .

٥ . تباعد الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها مؤسسات التعليم العالي (سيطرة الدولة المركزية) عن المعطيات والسمات التي أفرزتها العولمة والمبادرة الخاصة للأفراد والجماعات .

٦ . عدم قدرة الجامعات الرسمية على منافسة الجامعات الخاصة الأقدر على التكيّف للإستجابة للمستجدات وسوق العمل ، واختلاف معايير القبول وكلفة التعليم بينها .

٧ . البطء الشديد في الإستجابة لمتطلبات التغيير والميل إلى التنميط في المناهج والنُظُم والأساليب ، مما يفقدها التميل والتنافس والإبداع .

٨ . انحصار الجامعات في الحيّز المحلي وعدم تعاملها مع الجامعات المحلية أو العالمية في استقطاب الطلبة ، وتبادل هيئات التدريس وعمل الأبحاث المشتركة ، وعمل خطط تطويرية لمجتمعاتها المحلية .

٩ . إنّ تفرد الجامعات الحكومية بالتعليم العالي لسنوات طويلة دون منافسة من القطاع الخاص جعلها تحتكر التعليم والتوجيه كما تريد دون ضغوط أو تقييم ، ممّات أدّى إلى الجمود والإنغلاق والتقادم العلمي والفكري والبيروقراطي .

١٠ . تقادم التجهيزات والمصادر التربوية وتقنيات التعليم في هذه الجامعات ، وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني .

١١ . الضعف البائن في تركيز الجامعات العربية على التدريس بشكل واضح ، والبحث العلمي إلاّ لغايات الترقية وإهمال دور الجامعة في خدمة المجتمع وتطويره .

---

(١) علي السلمي : العولمة والنوعية في التعليم الجامعي والعالي ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين ، صنعاء ، ١٩٩٧ م .

(٢) رمزي سلامة ، وتيسير نهار ، مرجع سابق ، ١٩٩٧م .

والخلاصة أنّ الجامعات في العالم العربي أمام تحديات جِسام ولن تبقى حبيسة أبراجها العاجية ، بعيدةً عن مجتمعها ، وعن حركة العولمة التي تدور من حولها في كل مجال ، ممّا يقتضي أن تلفظ دورها التقليدي وتُؤهل لمستقبل قادم مشرق مستنير ومتحرك .

ثالثاً ـ ما المطلوب لمواجهة هذه التحديات :

يمكن تصنيف المطلوب من الجامعات العربية من خلال النظرة العامة لهذه الجامعات ، ومن خلال الدور الذي يفترض أن تقوم به الجامعة الحديثة ، والمكون من ثلاث وظائف : التدريس ، والبحث العلمي ، والخدمة العامة .

أ . المطلوب بشكل عام [١] :

- الإستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي .
- تجديد التعليم العالي وتحديثه وجعله أكثر ملاءمة لحاجات المجتمع .
- المواءمة بي الجانبين الكمي والنوعي في ظل تراجع التمويل **والمناداة ؟؟؟** والنوعية .
- الإهتمام بالتحديث والتطوير بعناصر العملية التعليمية لضمان النوعية ، ويشمل ذلك الهيئة التدريسية والمناهج والمرافق التعليمية (الأبنية والمختبرات والمشاغل والمكتبة والحاسوب) ، والإدارة ، والطلبة ، وربط التعليم العام العالي ، ووضع أُسس قبول تتناسب مع قدرات الطلبة واستعداداتهم .
- الإفادة بأقصى حدٍّ من التطورات الفنية في المعلومات والإتصالات ، وربط المصدر التربوية بها .
- اعتبار الجامعة نظاماً مفتوحاً متوازناً لإرضاء المجتمع ومؤسساته من جهة ، والعاملين بها من جهة أخرى .
- توفير أكاديمية إنسانية حافزة على الإبداع والإبتكار من جهة ، وتهيء الجو للعمل الديمقراطي واحترام الرأي الآخر ، وذلك عن طريق إدارة جامعة مستنيرة .
- التأكيد على مشاركة العاملين بمستوياتهم المختلفة باتخاذ القرار .
- تبني فلسفة متقدمة في تنمية القُوى البشرية العاملة في الجامعة للوصول بها إلى مستويات علمية تُواكب الإتجاهات المعاصرة في التعليم العالي .
- تبني القيادات السياسية لعملية التطوير المنشودة وتبني منظومة فكرية جديدة للتغير من أساتذة الجامعات ورجال الفكر والاقتصاد والسياسة .

---

(١) منتدى الفكر العربي ، المؤتمر السنوي السابع للهيئة العامة ، تقرير الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين ، عمان ، ١٩٩٠ م ، تحرير : سعد الدين إبراهيم .

ب . التدريس الجامعي [١] :

الكل يجمع على أنّ نوعية التدريس ، وبالتالي ما يتعلمه الطالب في الجامعة من حيث تحقيقه لأهداف التعليم الجامعي ، هو المقياس الأساسي لنجاح الجامعة وفاعليتها ، والتدريس الجامعي يشكل منظومة جزئية من مهمة الجامعة ، من أبرز عناصرها المدرس والطالب والبرنامج والإدارة الأكاديمية ، إضافةً إلى المصدر والتسهيلات التربوية اللازمة ، ولنضمن النجاح والتميز الذي نريد ، والتعليم لجيل غير جيلنا ، لابُد أن تكون هذه العناصر مواكبة لروح التحدي ولروح العصر : مدرس مؤهل ومتابع ، مكرس نفسه لمهنته ، وطالب قادر ومثابر ومسؤول ، وبرنامج متطور ومناسب لمتطلبات العصر ، وإدارة واعية لِما يجري من حولها وقادرة على إيجاد البيئة الأكاديمية والاجتماعية والنفسية الحاثّة على العطاء والمشاركة والإبداع والإبتكار ، ومصادر تعليمية تعلمية ، وتسهيلات تربوية تستند إلى تكنولوجيات المعلومات في تسريع العملية التعليمية ، ولكي يتسنى ذلك نذكر بعض ما نعتقد على أنّ الجامعة القيام به للإستجابة للمتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في العقود القادمة في هذا المجال :

١ . مراجعة البرامج المطروحة وتقييمها من حيث مواءمتها لسوق العمل ومتطلباته ، والعمل على تطويرها وتحديثها ومقارنتها بالبرامج المطروحة في جامعات أخرى من حيث المحتوى والهدف والأسلوب .

٢ . إدخال برامج جديدة تستجيب لتعدد التخصصات وفروع المعرفة المتداخلة ، وبرامج ذات طبيعة تعددية ، من حيث التخصص ، حسبما تفرضه الطبيعة التعددية للكثير من المشكلات الحياتية .

٣ . الإبتعاد عن الأنماط التقليدية في التعليم ، كالحفظ والتلقين ، والاهتمام بالتفصيلات ، والتوجه نحو الأنماط الداعية التفكير والتحليل والنقد والإستنتاج ، واستخدام الطريق العلمي كأسلوب لحل المشكلة،والحرص على تنمية مهارة أن " يتعلم الطالب كيف يتعلم "، في جو تسوده حرية التعبير والتفكير وتقبل الآراء والمشاعر عند الآخرين والعمل بروح الفريق .

٤ . توفير المصادر التربوية الحديثة ونُظُم المعلومات المناسبة لكل تخصص ، وتمكين الطالب والمدرس من استخدام تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات للتعامل مع الحجم الهائل من المعلومات واستدعاء ما يلزم وتوظيفه في حل المشكلة .

٥ . دعم برامج التنمية المهنية للمدرسين بكل الوسائل كحضور المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة للاطلاع على المستجدات في حقولهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات

---

(١) خالد العمري : آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي –منظور تربوي ، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية التربية ، العين ، ١٩٩٥م.

أو في مجالات تخصص ذات علاقة بتخصصاتهم ، وإتاحة الفرص لهم للعمل كخبراء أو مستشارين في المؤسسات العلمية والخاصة ، في المجالات المناسبة لتخصصاتهم .

٦ . الحرص على بناء إدارة جامعية كفوءة مرنة قادرة على استشراف متطلبات العصر ومستجيبة للمتغيرات من حولها ، تتفهم المجتمع الجامعي وتوفر البيئة الأكاديمية والمادية والنفسية التي تشجع على العطاء والإبداع عند الطلبة والمدرسين ، إدارة تعرف كيف توجه الطاقات والإمكانات الفكرية والفنية والمادية للجامعة في حل قضايا المجتمع وتطويره ، لها حضور محلي إقليمي ودولي في مجالات عملها .

ج . البحث العلمي [١] :

يعاني البحث العلمي في جامعات العالم الثالث من مشكلات كثيرة ، كنقص الدعم المالي المخصص لهذه الغاية نسبةً إلى موازنة الجامعة أو الدخل القومي للبلد ، والروتين الإداري في عمليات الصرف على الأنشطة البحثية ، وابتعاد الدراسات عن الحاجات والمشكلات الميدانية ، ونقص الأجهزة والإمكانيات أحياناً ، وضعف الخبرة في إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية وصعوبات في عمليات النشر لنتائج الأبحاث التي يقوم الأساتذة بعملها ، ومهما كان التفاوت بين الجامعات في حجم هذه المشكلات ، إلاّ أنّ الحقيقة واضحة بأنّ أثر البحث العلمي في الجامعات في دول العالم الثالث ظلَّ بالنسبة لأحداث تغيير وتطوير في المجالات العلمية لهذه الأبحاث ، وقد يعود ذلك إلى أكثر من سبب على رسمها نظام الحوافز المرتبط بالبحث العلمي في الجامعات ، فالحافز الوحيد في أغلب لأحيان هو الترقية الأكاديمية ، مما يجعل المدرس يبحث في أي قضية تؤدي إلى نشر مقالة في مجلة علمية محكمة ، دون النظر إلى انعكاس ذلك على الواقع الميداني ، أو دون التنسيق مع مؤسسات تحتاج إلى الخبرة البحثية فيما يعود عليها بالتطوير والتحديث ، كل ذاك وغيره جعل البحث العلمي في مكانة تحتاج إلى مراجعة وتنشيط خاصةً في الدول النامية التي تحتاج لكل خبرة علمية للتغلب على مشكلاتها المتنامية في عصر التسارع العلمي والتكنولوجي والتنافس السياسي والاقتصادي .

(١) خالد العمري ، المصدر السابق ، ١٩٩٥ م .

لذا نعتقد أن على الجامعة أن تُراعي الأمور التالية في مجابهتها للعقود القادمة في هذا المجال :

١ . توجيه البحث العالمي للأبحاث والدراسات التطبيقية وتشجيع هذا النوع من الأبحاث للحاجة الماسة له في التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، خاصةً في دول العالم الثالث .

٢ . تشجيع البحوث المشتركة على مستوى أقليمي وعالمي ، وخاصةً في مجال البحوث الأساسية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في الدول المتقدمة من خلال إجازات التفرغ العلمي .

٣ . اشتراك الجامعة بنُظُم المعلومات العالمية في التخصصات المختلفة لتيسير عملية البحث ، وتسهيل عملية استدعاء ومسح المعلومات اللازمة للبحث ، إضافةً إلى الإشتراك بالمجالات والدوريات المتخصصة الحديثة لتعزيز برامج الدراسات العليا وتوفير المصادر اللازمة لنمو المدرسين .

٤ . تشجيع البحوث ذات الصبغة المتداخلة بين التخصصات ، وفيها تتضافر جهود الباحثين بين أكثر من اختصاص علمي لبلورة أبحاث رصينة .

٥ . فتح قنوات الإتصال بين الجامعة ومؤسسات الدولة العامة والخاصة لتقديم الاستشارات وعمل الدراسات في كل مجال يسهم أساتذة الجامعة مع نظراء لهم في الميدان في تطوير وتحديث أجهزة الدولة المختلفة وغير ذلك من مناشط الحياة المختلفة .

٦ . توجيه البحث طيلة الدراسات العليا لحل المشكلات الميدانية في مختلف المجالات كالتربية والصناعة والزراعة والاقتصاد وقطاع الخدمات وغيرها ، وفتح القنوات بين الطلبة وواقع المجتمع .

٧ . تنظيم الدورات واللقاءات للمدرسيين والطلبة للتدرب على منهجية البحث العلمي من حيث تحديد المشكلة والأسئلة والفرضيات وضبط متغيرات الدراسة وطرق القياس وجمع المعلومـات والأساليب الإحصائية أو التحليلية في الإجابة على الأسئلة أو اختيار الفرضيات ، وأخيراً في عرض النتائج وتوظيفها في تقديم التوصيات بشكل علمي وإجرائي لحل المشكلة المطروحة .

٨ . تسهيل عملية نشر الجهد العلمي وإيجاد آلية مناسبة مع الجهات المعنية لتنفيذ التوصيات ومتابعة النتائج ميدانياً .

٩ . زيادة الدعم المادي للبحث العلمي وتبسيط الإجراءات والتقليل من الروتين في عمليات الموافقة على الصرف من الدعم المطلوب .

١٠ . سن التشريعات اللازمة للتعاون بين الجامعة والمؤسسات الوطنية المختلفة لتشجيع البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة المجتمع وتطويره .

د . الخدمة العامة [١] :

ظهر هذا المفهوم حديثاتً ليعطي بُعداً جديداً لدور الجامعة ووظائفها ، ولا يزال هذا المفهوم مثار جدل ونقاش ، يتسع مدلوله ويضيق في أذهان القائمين على الجامعات والمسؤولين عن تحديد فلسفتها وأهدافها ووظائفها ، ذلك بسبب التباين في خلفياتهم التعليمية والافتراضات التي بُنيت عليها فلسفاتهم التربوية والخبرات والتجارب التي مرّوا بها في مجال العمل الجامعي . فقد يقول قائل : أليس ما تقوم به الجامعة من تعليم الفئة العمرية التقليدية (١٨ . ٢٢ سنة) من الطلبة وتخريجهم لتولي الوظائف العامة أو الخاصة في مجتمعاتهم ، هو خدمة عامة لهذه المجتمعات ؟ أليس ما تقوم بـــه الجامعة من بحوث أساسية وتطبيقية ترفــد العلم والمعرفة الإنسـانية هو خدمة عامة للمجتمع ؟ فلماذا تعتبر الخدمة العامة وظيفة ثالثة جديدة على الجامعة القيام بها ؟ فما هو الجديد الذي يمكن أن تقدمه الجامعة من خلال ما يسمّى الخدمة العامة .

إنّ المدخل الأساسي للإجابة على هذه التساؤلات يكمن في إيماننا أو عدمه بوظيفة المعرفة واستخدامها في راحة الإنسان وإسعاده وتحقيق ذاته ، فهل نحن من أنصار الإفتراض القائم على المعرفة من أجل المعرفة ؟ وبالتالي تعزيز دور الجامعة التقليدي مما يزيد في عزلة الجامعة ومخرجاتها عن واقع مجتمعها وحاجاته في عصر التفجر المعرفي والعلمي والتكنولوجي ، وما صاحبه من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية . أم نحن مع توظيف هذه المعرفة واستخدامها وتسخيرها لخدمة المجتمع وتطويره ، وحل مشكلات الفقر والجهل والمرض فيه ، وتثقيف أفراده وتأهيلهم لاستغلال طاقاتهم وجهودهم في حل القضايا الملحة والمتسارعة لهذا المجتمع .

إنّ الواقع يفرض نفسه على المجتمعات الحديثة لاكتساب المعرفة وتطويرها وتوظيفها بمنهج علمي وبتخطيط سليم ، وقد عزز هذا الواقع الـدور الأساسي للتعليم والتعلم في بناء المجتمع الحديث ، وعزز مكانة التخصص وحتمية التداخل في حقول المعرفة لتمكين الإنسان من فهم وإستيعاب الظواهر المركبة التي أصبحت من ميزات العصر وملامح الدول المتقدمة ، ومن أولى من الجامعة للقيام بهذه الوظيفة التي تقترن بتطبيق المعرفة تحت إسم الخدمة

(١) خالد العمري ، مرجع سابق ، ١٩٩٥ م .

العامة ، وهي تعني [١] كل ما يمكن أن تقوم به الجامعة من عمل ونشاط يعكس توظيف المعرفة والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والإمكانات والخدمات التي تتوفر للجامعة ، في خدمة مجتمعها بشكل خاص والمجتمع العلمي بشكل عام ، في شتى ميادين المعرفة ، وبذلك تخرج الجامعة عن دورها التقليدي خارج أسوارها والتفاعل مع مجتمعها ، ومع الأحداث والتصورات الجارية من حولها محلياً وإقليمياً وعالمياً ، تتلمس قضايا المجتمع وحاجته التعليمية والتدريبية والتثقيفية والإرشادية والاستشارية المستمرة وتعمل على تلبيتها تعكس فكرة الجامعة كتنظيم كفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة .

إنّ مجال الخدمة العامة بالنسبة للجامعة باب واسع وديناميكي متجسد ، يختلف حجمه ونوعه من جامعة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، وقد بدأ مفهوم الخدمة العامة في النصف الأخير للقرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما أدركت الدولة الحاجة إلى إنشاء جامعات رسمية في كل ولاية ، تعني بتطوير الزراعة ومكانتها باستخدام البحث العالمي وإنشاء المحطات التجريبية ، وتدريب المرشدين الزراعيين في الميدان ، ووفرت لهذه الغاية الدعم المالي اللازم لهذه الجامعات عن طريق منح الأراضي التابعة للدولة ، حيث أطلق على هذه الجامعات اسم جامعات منح الأراضي **Land – Grant Universities** ، وركزّت هذه الجامعات على إنشاء كليات الزراعة والهندسة والطب والكليات المهتمة بالعلوم التطبيقية ، وأنشئت نظاماً لتقديم الخدمات للمزارعين والصناعيين ، وأصبحت المهن المختلفة ، من خلال ما يُسمى امتداد الجامعة**University Extension** [٢] ويعتبر هذا الإمتداد حلقة الوصل بين الميدان والوحدات الأكاديمية في الجامعة ، التي تركز على الأبحاث التطبيقية الموجبة لخدمة المشكلات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك ، واستمر هذا الدور بالنمو والاتساع ليشمل على برامج التعليم المستمر والدراسات المسائية لمن فاتهم القطار للالتحاق بالبرامج النظامية ، وعلى الدورات لمختلف فئات المجتمع الراشدين في اللغات والمحاسبة والحاسوب وإدارة الأعمال وعمال البنوك والشركات والمصانع وأعمال السكرتارية والطباعة وعمال الزراعة والتجارة والاقتصاد ودورات تثقف في الإرشاد الزراعي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والطبي والرياضي والسياسي، كما يشتمل على دورات

(١) خالد العمري ، مرجع سابق ، ١٩٩٥ م .

(2)White Grace W . Cooperative Extension in Wisconsin ; 1962 – 1982 , Kendall /Hunt , Dubuque , Lowa , 1985 .

وبرامج متخصصة للأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والمحاسبين ومديري الشركات والمصانع والمؤسسات المختلفة في المستجدات العلمية والتكنولوجية في ميادينهم[١].

ويتضمن كذلك تقديم الدراسات والاستشارات للمشاريع الزراعية والتجارية والصناعية وتقييمها في القطاعين العام والخاص ، ومن خلال امتداد الجامعة وتوضع المرافق الخدمية في خدمة المجتمع المحلي كالمكتبة والمختبرات والمستشفيات ومراكز البحث والحاسوب والمدارس والملاعب والمسابح والقاعات وغيرها .

وأخيراً وليس آخراً ، تعمل الجامعة على إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية والعامة ، والعامة ، وتعمل على تلمس المعرفة عن طريق مطبعة الجامعة وأجهزتها الإعلامية المتاحة كالتلفزيون والإذاعة والجرائد ، كما تعمل على تنظيم الحياة الطلابية وتفعيلها لممارسة العمل الديمقراطي والتطوعي والتعاوني في خدمة المجتمع ، هذا بعض من فيض يمكن للجامعة أن تنظم له وتحشد كل الطاقات والخبرات داخل الجامعة وخارجها لتنفيذه وتلبية الحاجات التعليمية والتدريبية لمختلف فئات المجتمع ، ولتقوم بدور قيادي في تطوير المجتمع ونهضته في إطار ما نسميه الخدمة العامة .

(1) University of Wisconsin Systcem . Mission of the University of Wisconsin, System Published by Central Administration , Univerity of Wisconsin , 1974 .

الخاتمة

بأنّ هذا الواقع لمؤسسات التعليم العالي العربي والمنظور المتعرض للمتغيرات العالمية من حولنا تجعلنا وجهاً لوجه أما تحديات القرن القادم ، بين حاجتنا لاستيعاب العلوم والتكنولوجيا المتنامية بمعادلة أسية ، وبناء نواة علمية تقنية قومية للعصر ، وبين بناء الشخصية العربية المؤمنة بذاتها وإمكاناتها لتأخذ مكانها للائق اللائق بين العالم .

فإلى أي مدى تتوائم المعطيات العلمية والثقافية والمادية والسياسية والإجتماعية والإنسانية لجامعاتنا مع توقعاتنا ؟ سؤال أترك الإجابة عنه لتأملات قادة الفكر السياسي والعلمي في عالمنا العربي.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية

- خالد العمري : **آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعي –منظور تربوي** ، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية التربية ، العين ، ١٩٩٥م.
- خالد العمري : **تطوير نُظُم الدراسات العليا ومددها في ضوء ضرورات التقدم والتنمية** ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢٣ ، ١٩٨٨ م .
- رمزي سلامة ، وتيسير نهار : **ضمان التوعية في التعليم العالي . المفهوم والدواعي والآليات** ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين . صنعاء ، ١٩٩٧م.
- رمزي سلامة ، وتيسير نهار ، مرجع سابق ، ١٩٩٧م .
- السيد عليوه : **تأثير العولمة على تحسين جودة التعليم العالي** ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين . صنعاء ، ١٩٩٧ م .
- عبد الباري دره : **العولمة والنوعية في التعليم الجامعي والعالي**، المؤتمر العالمي لاتحاد الجامعات العربية، الدورة الثلاثين ، صنعاء ، ١٩٩٧ م .
- علي السلمي : **العولمة والنوعية في التعليم الجامعي والعالي** ، المؤتمر العلمي لاتحاد الجامعات العربية ، الدورة الثلاثين ، صنعاء ، ١٩٩٧ م .
- محمد الميلي الإبراهيمي: **خبرات وتجارب في تطوير التعليم فيء العالم العربي**، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية التربية، العين، ١٩٩٥م.
- منتدى الفكر العربي ، المؤتمر السنوي السابع للهيئة العامة ، **تقرير الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين** ، عمان ، ١٩٩٠ م ، تحرير : سعد الدين إبراهيم .

ثانياً: المصادر الأجنبية

- White Grace W . **Cooperative Extension in Wisconsin ; 1962 – 1982** , Kendall /Hunt , Dubuque , Lowa , 1985 .
- University of Wisconsin Systcem . **Mission of the University of Wisconsin**, System Published by Central Administration , Univerity of Wisconsin , 1974 .